الفصل الخامس

الفصل بين الكتاب والقرآن

يشتمل على مبحث واحد:

الردّ على الفصل بين القرآن والكتاب

مبحث

الردّ على الفصل بين القرآن والكتاب

يشتمل على:

الشبهة الأولى: تقسيم آيات الكتاب يعتمد على الفرق بين النبوة والرسالة.

الشبهة الثانية: الكتاب ينقسم إلى أم الكتاب والقرآن وتفصيل الكتاب.

الشبهة الثالثة: أم الكتاب تشريع، والتشريع يمكن تحويره.

الشبهة الرابعة: آيات تفصيل الكتاب شرحت محتويات الكتاب.

الشبهة الخامسة: التشريع قابل للتطور بدليل ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

الشبهة السادسة: مصطلح "أم الكتاب" جديد على العرب.

الشبهة السابعة: من الأدلة على تقسيم الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾.

الشبهة الثامنة: عطف القرآن على الكتاب يدل على أنه جزء منه.

الشبهة التاسعة: السبع المثاني غير القرآن.

الشبهة العاشرة: آيات السبع المثاني ليست عربية وإنما أصوات إنسانية.

الشبهة الحادية عشر: الفرقان يمثل الأخلاق المشتركة بين الديانات السماوية.

الشبهة الثانية عشر: السورة المحكمة الوحيدة في الكتاب هي سورة التوبة.

الشبهة الأولى: تقسيم آيات الكتاب يعتمد على الفرق بين النبوة والرسالة

بيان الشبهة:

يقول المهندس محمد شحرور: «وجدنا أن هناك ثلاثة أنواع من الآيات في الكتاب. ولم نستطع أن نقوم بهذا التصنيف إلا بعد أن تم تحديد الفرق بين النبوة والرسالة. فالنبوة هي مجموعة من المعلومات أوحيت إلى النبي ﷺ وبها سمِّيَ نبيًّا، أي أن كلّ الأخبار والمعلومات التي جاءت إلى النبي بالإضافة إلى المعلومات فأصبح بها رسولا[1]، فالنبوة علوم والرسالة أحكام. أي نظرية الوجود الكوني والإنساني وتفسير التاريخ هي من النبوة، وهي من الآيات المتشابهات، أمّا التشريع مع إرث وعبادات، ومعها الفرقان العام «الأخلاق» والمعاملات والأحوال الشخصية والمحرمات فهي الرسالة أي الآيات المحكمات. وهناك نوع ثالث من الآيات وهو الآيات الشارحة لمحتوى الكتاب، فهي لا محكمة ولا متشابهة، ولكنها من النبوة حيث تحتوي على معلومات»[2].

الجواب:

يقول المهندس شحرور إنه لم يستطع أن يقوم بتصنيف الكتاب إلى ثلاثة أنواع- القرآن وأم الكتاب وتفصيل الكتاب- إلا بعد أن تم تحديد الفرق بين النبوة والرسالة[3]،

(١) الكلام منقول بنصه ويظهر وجود سقط؛ لعدم استقامة المعنى.

(٢) الكتاب والقرآن ص ٢٩.

(٣) «الكتاب والقرآن» ص٢٩.

وبهذا فهو يحدد الأساس الذي بني عليه التصنيف. ومن المعلوم أنه إذا تم إثبات بطلان الأصل استلزم ذلك بطلان كل ما تفرع عنه.

والمهندس شحرور جعل النبوة علومًا والرسالة أحكامًا، ولكنه- مع علمه أنه لم يسبقه بهذه التفرقة أحد- تجاهل إثبات هذا الفرق بين النبوة والرسالة والتدليل عليه، وإذا انعدمَ الدليلُ بطُلَ المذهب، لاسيما وأن كل من أراد أن يفرق بين النبي والرسول قد استدل على رأيه بعده أدلة وافقه فيها البعض وخالفه آخرون. هذا مع فرض وجود دليل- عند شحرور- على تعريفه للنبوة والرسالة، أمّا إذا لم يكن هناك دليل لديه فهذا كافٍ في إثبات بطلان قوله.

وتأكيدًا على بطلان أساس المشروع التحريفي التخريبي للمهندس شحرور، وهو التفرقة بين النبي والرسول، ننقل القول الراجح الذي جمع بين الأدلة ولم يهمل بعضها وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، ليتبينّ تهافت أهواء المهندس شحرور أمام براهين الشرع والتاريخ.

يقول الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمقصود هنا: الكلام على النبوة، فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به. فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأمّا إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة؛ فهو نبي وليس رسول، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]، وقوله (من رسول ولا نبي) فذكر إرسالاً يعمّ النوعين، وقد خصّ أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد ثبت في الصحيح: أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض[1]، وقد كان قبله أنبياء كشيث وإدريس < وقبلهما آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ كان نبيًّا مكلماً.

(١) أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٣٤٠)، ومسلم في الإيمان (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل الذي يتحدث عن الشفاعة للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفيه: "فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض...".

قال ابن عباس: "كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلُّهم على الإسلام"(١). فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه، ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم لكونهم مؤمنين بهم.. فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولابد أن يكذب الرسل قوم، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ﴾ [فصلت: ٤٣]، فإن الرسل ترسل إلى مخالفين فيكذبهم بعضهم، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۗ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ١٠٩ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٩-١١٠]، وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١].

وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيّٖ﴾ [الحج: ٥٢] دليل على أن النبي مرسَل، ولا يسمَّى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعلم، ولهذا قال النبي ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء"(٢).

وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإن يوسف عليه السلام كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم عليه السلام. وداود وسليمان كانا رسولينْ وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿

---

(١) خبر صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٦) وقال: «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي وابن جرير الطبري في تفسيره (٤/ ٢٧٥).

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٥/ ١٩٦)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجة (٢٢٣)، كلهم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه الطويل.

﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: ١٦٣-١٦٤]»[1].

وبهذا يتضح أن العلوم والأحكام كلاهما من الوحي الذي يوحي به الله ﷻ إلى أنبيائه ورسله، وإنما التفريق بين النبي والرسول من خلال طبيعة المدعوين، فإن كانوا من المؤمنين فهو نبي، وإن كانوا من الكفار فهو رسول.

وكلٌّ منهما- النبي والرسول- مرسل من عند الله مأمور بتبليغ قومه ما أوحى الله من أخبار وأوامر ونواهٍ، بلا تفريق بين العلوم والأحكام، لعدم الدليل ولاشتراكهما في معنى الإرسال.

(١) «النبوات» لابن تيمية، ص٢٤٢-٢٤٤.

الشبهة الثانية: الكتاب ينقسم إلى أم الكتاب والقرآن وتفصيل الكتاب

بيان الشبهة:

يقول المهندس محمد شحرور: «لذا فإن الكتاب من حيث الآيات ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١) الآيات المحكمات: وهي التي تمثل رسالة النبي ﷺ وقد أطلق الكتاب عليها مصطلح "أم الكتاب"، وهي قابلة للاجتهاد حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية ما عدا العبادات والأخلاق والحدود.

٢) الآيات المتشابهات: وقد أطلق عليها الكتاب مصطلح «القرآن والسبع المثاني» وهي القابلة للتأويل، وتخضع للمعرفة النسبية وهي آيات العقيدة.

٣) آيات لا محكمات ولا متشابهات: وقد أطلق عليها الكتاب مصطلح «تفصيل الكتاب».

ونحن نرى أن التحدّي للناس جميعًا بالإعجاز إنما وقع في الآيات المتشابهات «القرآن والسبع المثاني»، وفي الآيات غير المحكمات وغير المتشابهات «تفصيل الكتاب» حيث إن هذين البندين يشكّلان نبوة محمد ﷺ. لقد تبين لنا أن هناك فرقًا جوهريًّا بين الكتاب والقرآن والفرقان والذكر. فالقرآن والسبع المثاني هما الآيات المتشابهات ويخضعان للتأويل على مر العصور والدهور؛ لأن التشابه هو ثبات النص وحركة المحتوى. وقد تم إنزال القرآن بشكل متشابه عن قصد، وقد كان النبي ﷺ ممتنعًا عن التأويل عن قصد،

أي أن القرآن يؤول ولا يفسر، وأن كل تفاسير القرآن تراث يحمل طابع الفهم المرحلي النسبي»[1].

الجواب:

كما انعدم الدليلُ في التفريق بين النبوة والرسالة على طريقة المهندس شحرور؛ كذا انعدم في تصنيف الكتاب إلى ثلاثة أنواع: القرآن- أم الكتاب- تفصيل الكتاب، **وبرهان ذلك ما يأتي:**

أولاً: لا يوجد أي علاقة- تلازم عقلي- تربط التفريق بين النبوة والرسالة، ولو بالمعنى الباطل الذي ذكره المهندس شحرور، بتصنيف الكتاب إلى تلك الأنواع المزعومة.

ثانيًا: لم يُقِم المهندس شحرور أي دليل، من الكتاب والسنة، أو من العقل؛ على الربط بين النبوة وبين الآيات المتشابهات، أو بين الرسالة والآيات المحكمات.

ثالثًا: لم يبين المهندس شحرور من أين استنبط أن التشابه يعني الثبات في الصيغة والحركة في المحتوى، ولا يخرج مصدر هذا الاستنباط- مع تقديم حسن الظن- عن احتمالين لا ثالث لهما:

الأول: آيات الكتاب، وهذا لم يحدث، ولم يحاول المهندس أن يستدل ولو بآية.

الثاني: من عقله، وهو الاحتمال الوحيد الباقي، وعلى هذا يتم تطويع الآيات ليَّ أعناق النصوص لتخدم أهواء المهندس شحرور، وتوافق الآراء المعدة مسبقًا قبل النظر في النصوص.

والاحتمال الثالث الذي تم استبعاده نتيجة تقديم حسن الظن هو أن يكون هذا التصنيف مستوردًا، صُنع في الغرب بأيدي منظمة صهيونية أو تنصيرية، وتمت كتابة

(١) الكتاب والقرآن ص ٢٩.

اسم المهندس شحرور على غلاف الكتاب لتسويقه وضمان انتشاره في الشرق. ولكن هذا الاحتمال- على الرغم من تداوله إعلاميًّا- نستبعده هنا في مجال البحث العلمي لعدم توافر الأدلة الكافية لإثباته، على الأقل عندنا.

رابعًا: جعل الأخبار من الآيات المتشابهات التي تحتمل- بزعم المهندس وحده- التأويل وتخضع للمعرفة النسبية، والتصريح بأنها آيات العقيدة، يتضمن ذلك نسبة الكذب إلى الله؛ لأن الأخبار- سواء عن الله أو عن خلقه- لو تغير محتواها فهذا يعني كذب تلك الأخبار وعدم صدقها، لعدم مطابقتها للواقع. فالأخبار من طبيعتها أنها تحتمل الصدق والكذب في ذاتها، فإذا كان المخبر يستحيل عليه الكذب ولا يجوز في حقه، كما هو الحال مع رب العزة، فإن الخبر حينئذ لا يحتمل إلا الصدق. ولهذا فإن العلماء أجمعوا على أن النسخ- أي التبديل- لا يقع في الأخبار؛ لأن هذا يعني كذبها، والله منزه عن كل نقص.

خامسًا: آيات العقيدة لا تحتوي فقط على نظريات الوجود الكوني والإنساني وتفسير التاريخ، بل تحتوي أيضًا- بل هي الأساس- على الآيات التي تتحدث عن الله ﷻ، فهل هذه الآيات أيضًا يتطور ويتحرك محتواها مع مرور الزمن؟! وهل يمكن أن يقال إن الله كان رحيماً في القرون الوسطى، أما الآن فلا يتناسب ذلك مع العصر؟! حاشاه سبحانه.

سادسًا: ماذا يبقى من معنى الإحكام إذا قيل إن الآيات المحكمات قابلة للاجتهاد حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ما عدا العبادات والأخلاق والحدود؟! وما الفرق إذًا بين الآيات المحكمات والمتشابهات، وكلا النوعين قابل للتدخل البشري وتكييف المعاني بحسب ما يتلاءم مع عصر العصرانيّين؟!

سابعًا: ما وجه استثناء العبادات والأخلاق من التحريف المسمَّى بالاجتهاد، لاسيما وأن أكثر العصرانيّين لا يرضون بذلك؟ وعندنا ما يقال في استثناء بعض الكتاب دون

بعض يقال في الباقي (كلٌّ من عند ربنا)، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، وكما هو معلوم فإن سياق الآيات في بني إسرائيل، ولم ينقل ربنا عنهم أنهم كذبوا ببعض الآيات، بل كانوا مقرِّين بها، وإنما تركوا تشريع ربهم وعَدَلوا عنه إلى غيره، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ [البقرة: ٨٤-٨٥]. فهل يا ترى كانوا يقولون إن إخراجهم حتَّمتْه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بخلاف الفدية فإنها تعود بالمصلحة على المجتمع، لما تدِرّه من دخل اقتصادي، وتوفير للعملة الصعبة؟!

ثامنًا: المهندس شحرور لم يقدم أي دليل على أن التحدي بالإعجاز لم يكن بكل الكتاب، بل كان بالآيات المتشابهات والآيات التي لا هي محكمات ولا متشابهات، والتي تمثل في رأيه النبوة، وأنه لا تحدٍّ بالآيات المحكمات التي تمثل رسالة النبي محمد ﷺ. كل ما قام به شحرور تقدمة لهذه النتيجة العبثية أنه صدَّرَ كلامه بقول: (ونحن نرى)[1].

في حين أن الأمة قد أجمعت من لدن النبي ﷺ وحتى يومنا هذا على أن التحدي والإعجاز واقع بالكتاب كله، من الفاتحة إلى الناس، ومخالفة ذلك الآن يعني أن الأمة جمعاء قد ضلت طريق ربها، بما فيهم الصحابة والتابعون وتابعيهم، وهم خير الناس كما أخبر المعصوم ﷺ، حتى جاء المهندس شحرور لينقذ الأمة من ضلالها.

---

(١) «الكتاب والقرآن» ص٢٩.

الشبهة الثالثة:
أمُّ الكتاب تشريع، والتشريع يمكن تحويره

بيان الشبهة:

يقول المهندس محمد شحرور: «فإذا سأل سائل: هل آية الإرث من القرآن؟ فالجواب: لا، هي ليست من القرآن «النبوة» ولكنها من أم الكتاب «الرسالة» وهي من أهم أجزاء الرسالة وهو الحدود[1] فهل هذا يعني أنها ليست من عند الله؟ لقد جاء الجواب عن المحكم (أم الكتاب)، وعن المتشابه (القرآن والسبع المثاني)، وعن اللامحكم واللامتشابه (تفصيل الكتاب) بقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فما الفرق بينها إذًا، ما دام كلٌّ من عند الله؟

الفرق هو أن القرآن فرّق بين الحق والباطل، أي أعطى قوانين الوجود، لذا قال عنه: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وأمُّ الكتاب عبارة عن تشريع، والتشريع يمكن تحويره، لذا قال عن الكتاب ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]»[2].

الجواب:

المهندس شحرور يحدّد الفرق بين «القرآن»، و«أم الكتاب» بأن «القرآن» فرق بين الحق والباطل، أي أعطى قوانين الوجود، لذا قال عنه: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أمّا «أم الكتاب» فهو عبارة عن تشريع، والتشريع يمكن تحويره، لذا قال عن الكتاب: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

---

(١) الكلام منقول بنصه ويظهر وجود سقط؛ لعدم استقامة المعنى.

(٢) الكتاب والقرآن ص ٢٩.

وكما هو ظاهر لكل منصف أن تلك الآراء مردودة من وجوه عدة من أهمها:

أولاً: كوْن القرآن فرقانًا، فرّق بين الحق والباطل، لا نزاع عليه بين مسلمين، ولكن ما علاقة ذلك بأنه أعطى قوانين الوجود للدرجة التي تصبح تعريفًا للقرآن، مستخدمًا "أي" التفسيرية. وهل الحق والباطل منحصرٌ في قوانين الوجود عند العقلاء؟! ثم كيف توصف قوانين الوجود بأنها فاصلة بين الحق والباطل، وهي التي يدعي المهندس شحرور أنها من المتغيرات بسبب نسبية الفهم الإنساني، وبعبارة أخرى كيف يكون المعيار الذي يقاس عليه ويفرق به بين الحق والباطل متغيرًا، غير متفق على فهمه وتفسيره؟!

ثانيًا: لا يوجد دليل من كتاب، أو سنة، أو لغة، أو حتى من عقل، على حصر (أم الكتاب) في التشريع. وهل أمرٌ بهذه الخطورة يمكن أن يخفيه عنا ربنا ﷻ ورسوله ﷺ، ولا يفهمه الصحابة ولا التابعون ولا تابِعُو التابعين وهم خير القرون؟ ثم ما الحل إذا كان المهندس شحرور هو وحده من دون الناس- ومنهم العصرانيون- صاحب هذا التصنيف؟ فالكل مختلفون معه ولا يقرونه، بل وهو نفسه لا يستطيع أن يقيم الدليل الدافع على حتمية ما يدّعيه. هل يمكن بعد ذلك أن يقتنع به أحد أو يتبعه فيما يقول؟

ثالثًا: كيف يقال إن التشريع يمكن تحويره- فضلاً أن يطرح كمسَلَّمة لا تقبل النقاش؟ وإذا كان هذا يجوز في تشريع البشر، فهل نسوي البشر برب البشر ونقول: إن تشريع الخالق يمكن تحويره كتشريع المخلوق، أوليس هذا تمثيل لله بخلقه، وهو القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؟ أوليست تلك هي الآية التي استدلُّوا بها على نفي صفة الكلام عن الله ﷻ؟

رابعًا: وإذا كان المهندس شحرور لا يؤمن بالترادف فكيف يتبناه هنا، ويجعل الكتاب مرادفًا لأمّ الكتاب؟ فهو يستدل على أن أمّ الكتاب تشريع خاص بالمتقين بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وهل في الآية لفظ أمّ الكتاب؟!

خامسًا: كون نسبة الهدى مرة للناس ومرة للمتقين لا يصح دليلاً على التفريق المزعوم، فمن المعلوم- لدى طلبة العلم المبتدئين- أن الهداية نوعان: هداية دلالة وإرشاد، وهداية توفيق وسداد. وقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥] من باب هداية الإرشاد، أي أن هذا القرآن فيه هداية للناس إلى الحق، وفيه أوضح الدلائل على هدى الله. أمّا قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فهو من باب هداية التوفيق، أي أن أصحاب التقوى هم المنتفعون بالهدى على وجه الحقيقة، وهم الموفقون إليه.

فالتنوع الدلالي إنما هو في لفظ (الهدى)، لا في لفظ (أمّ الكتاب) أو (القرآن). وهذا في كتاب الله كثير، ألم ينْفِ اللهُ العقل عن أناس لأنهم لم ينتفعوا به، فقال تعالى حاكيًا عن حال أهل النار: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

الشبهة الرابعة: آيات تفصيل الكتاب شَرحت محتويات الكتاب

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «فحتى نصدق أن أمّ الكتاب من عند الله جاء القرآن مصدّقًا لها، لذا عندما وضع[1] محتويات الكتاب قال ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧] أي أن محتويات الكتاب هي القرآن والسبع المثاني وتفصيل الكتاب، والذي بين يديه «أمّ الكتاب». فهذه الآية لا محكمة ولا متشابهة لأنها شرحت محتوى الكتاب لذا فهي ضمن آيات تفصيل الكتاب»[2].

الجواب:

استدلّ المهندس شحرور على احتواء الكتاب على ثلاثة أقسام: القرآن، وتفصيل الكتاب، والذي بين يديه أو أمّ الكتاب، بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧].

وبطلان هذا الاستدلال ظاهرٌ من وجوه شتى، من أهمها:

أولاً: الآية لم تذكر لفظ «الكتاب» وإنما ذكرت لفظ القرآن، وكل ما ورد في الآية فراجعٌ إليه، فكيف يستدل بها على أن الله وضّح فيها محتويات الكتاب؟!

---

(١) الكلام منقول بنصّه، ولعله يقصد وضح.

(٢) الكتاب والقرآن ص ٢٩.

ثانيًا: لا يوجد أي رابط دلالي، لا من اللغة ولا من الشرع، يربط بين قوله ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ وبين أمّ الكتاب.

ثالثًا: كيف يكون القرآن مصدقًا لأمّ الكتاب وشاهدًا له؟! فإذا كان القرآن يعني عند المهندس شحرور- وعنده فقط- الآيات المتشابهات، وأمّ الكتاب تعني الآيات المحكمات، فكيف يرد المحكم للمتشابه؟! والعكس هو الصحيح، ويدل عليه المعنى اللغوي للفظ «أمّ الكتاب» فأين الاستدلال بالاشتقاق اللغوي الذي ما فتئ شحرور يوهمنا بأنه يستند إليه في تأويلاته المنحرفة؟!

رابعًا: ذكر المهندس شحرور، استدلالاً بهذه الآية، أن من محتويات الكتاب السبعَ المثاني، ولم يرد في هذه الآية، ولا في الآيات السابقات أو اللاحقات، أي ذكرٍ للسبع المثاني. فكيف يستدل بهذه الآية على كون السبع المثاني جزءًا من أجزاء الكتاب؟!

خامسًا: تفسير المهندس شحرور للآية يهدم البنية اللغوية لها، ويهدر السياق إهدارًا تامًّا. وتفسير الآية بما يتفق مع سياقها، وكما اتفق عليه المفسرون، مع تنوع في تقدير بعض المحذوفات لا يغير في المضمون، واحتمالات في الإعراب محدودة لا تخرج عن المقصود كالآتي[1]:

﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]، أي افتراء من دون الله، والمعنى: وما صحّ وما استقام أن يكون مثله في علو أمره وإعجازه مفترى.

﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [يونس: ٣٧]: هو ما تقدمه من الكتب المنزلة.

﴿وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، أي: وتبيين ما كتب وفرض من الأحكام والشرائع، من قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٣٤٧)، و«روح المعاني» للألوسي (٦/ ١١١).

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧] داخل في حيز الاستدراك، كأنه قال: ولكن كان تصديقًا وتفصيلاً، منتفيًا عنه الريب، كائنًا من رب العالمين، ويجوز أن يراد: ولكن كان تصديقًا من رب العالمين، وتفصيلاً منه لا ريب في ذلك، فيكون ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ متعلقًا بـ(تصديق) و(تفصيل)، ويكون ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ اعتراضًا، كما تقول: زيد لا شك فيه كريم.

وهذا التفسير نجده يتفق مع سياق الآيات، ويشهد لمعاني تراكيبه الكتاب نفسه؛ حيث استعملت نفس التراكيب في آيات أخرى. كما تشهد اللغة لكل احتمال قاله المفسرون، وبالنظر لتلك الاحتمالات المعدودة نجد أنها لا تخرج عن مضمون واحد؛ وهذه دلالة واضحة على بطلان التحريف الذي أراده شحرور.

أضف إلى ذلك دلالة إجماع أمة الإسلام على مرِّ القرون، التي ما خرجت في فهمها عن هذا التفسير، إذ كيف يكذب كل هؤلاء العقلاء في شيء لا يخضع لتغيرات عصر عن عصر، وإنما لامتلاك لغة وقرب من عهد التنزيل، والذي نحن أبعد ما نكون عنه.

الشبهة الخامسة: التشريع قابل للتطور بدليل

﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «أمّا آيات أمّ الكتاب فقد قال عنها: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]. إنها آيات التشريع والعبادات والأخلاق والمحرمات، وتحمل طابع الخصوص في جزءٍ منها، وطابع العموم في جزء آخر، وقد طبقها النبي ﷺ حسب الظروف الموضوعية لشبه جزيرة العرب، حيث إن التشريع قابل للتطور، وقابل للإلغاء والاستبدال، ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾ [الرعد: ٣٩] لذا فإن أمّ الكتاب هي مناط الاجتهاد والفقه، وأول من اجتهد فيها هو النبي ﷺ»[1].

الجواب:

مرة أخرى ينتزع المهندس شحرور آيةً من سياقها ويهدم البنية اللغوية لها، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] حيث استدلّ بهذه الآية على أن المحو والإثبات يكون لآيات أمّ الكتاب، بعد تأويله لأمّ الكتاب بأنها آيات التشريع والمحرمات، ومن ثم فاستدلالاً بهذه الآية يكون التشريع قابلاً للتطور وقابلاً للإلغاء والاستبدال، وآياته مناط الاجتهاد والفقه، وأول من اجتهد فيها هو النبي ﷺ.

---

(١) الكتاب والقرآن ص ٢٩.

وحتى يتم فهم الآية فهماً سليماً بعيدًا عن الآراء المسبقة لابد من قراءتها في سياقها، وسياق الآيات كالتالي: يقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً ۚ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٣٧-٤٠].

ويتبين من السياق عدة حقائق هامة:

أولاً: الآيات خطاب للنبي ﷺ في واقع محدد الملامح، هو واقع المواجهة بين النبي ﷺ وأعدائه من الكفار، الذين يلقون بالشبهات والشهوات في طريق الدعوة إلى الله ﷻ.

ثانيًا: فنَّدَ الله في هذه الآيات شبهات الكافرين، وردَّ باطلهم جملة وتفصيلاً؛ **جملةً**: بوصفها بالأهواء في مقابل العلم ممثلاً في الكتاب المحكم المتقن بلسانهم، فلا مجال لشك أو اشتباه، ولا محيص عن اتباعه، والعدول عن كلّ ما سواه، فهي أهواء ضالة مضلة، **وتفصيلاً**: بالتذكير بسنن الله الماضية في خلقه، فلم يكن النبي ﷺ أول رسول أرسل إلى الناس حتى يستغربوا رسالته، وأنه لا يعيبه ما يصفه أعداؤه بأن له أزواجًا وذرية، وهذا هو حال المرسَلين قبل النبي ﷺ، وهم يعلمون كل ذلك فلأي شيء يقدحون في الرسالة إلا لأجل الأهواء والصدِّ عن سبيل الله، ومن ذلك سؤالهم- على سبيل التعنت- لرسول الله ﷺ أن يأتي بآية ليدلل بها على صدقه.

ثالثًا: في هذا السياق يتبين المراد بالآية بأنها الخارق للعادة من المعجزات، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، أي أن الآية هنا من جنس الآيات الكونية لا من جنس الآيات الشرعية، فإنهم يكذبونها ويرفضون اتباع الرسول ﷺ في تحليل أو تحريم؛

ومن ثم فلا مجال للاستدلال بالآية على قابلية الأحكام الشرعية للإلغاء والاستدلال؛ لأنها لم تتناول الحديث عن التشريع أصلاً، فضلاً عن أن تتناول قابليته للإلغاء والاستبدال.

رابعًا: لا يوجد في الآية- من خلال بنيتها اللغوية- ما يُستدل به على حدوث تبديل أو تغير لأي شيء فضلاً عن أن يكون هذا التبديل أو التغيير للتشريع؛ لأن المحوَ والثبوت شيء والتبديل والتغيير شيء آخر، قال تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، أي ويثبت ما يشاء، بمعنى أن مشيئة الله قد تكون محوًا لشيء وقد تكون تثبيتًا لشيء آخر، فالجهة منفكة، كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: ١٤]. فالله لا يغفر لشخص ثم يعذبه، بل يغفر لإنسان ويعذب آخر، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الروم: ٣٧]، أي: ويضيق الرزق على من يشاء من عباده كما أنه يبسط الرزق لآخرين، فالمتعلق مختلف.

أمّا التغيير فيشترط له جهة متحدة، فإذا تحول شيء من حال لآخر فيقال عندئذ إن الشيء تغيرَّ حالُه، فشرب الخمر مثلاً كان حلالاً ثم حرم، فنقول إن شرب الخمر قد تغيرَّ حكمُه من التحليل إلى التحريم؛ لأن المتعلق واحد وهو شرب الخمر.

خامسًا: دل السياق- كما في ثالثًا- على أن التشريع غير مقصود في الآية، ودل التركيب اللغوي- كما في رابعًا- على أن الآية لا تدل على معنى التبديل والتغيير، وبذلك يكون قد انهدم الاستدلال بالآية على قابلية التشريع للتغيير والتبديل، ولكن بفرض أن الآية تدل على قابلية التشريع للتغيير، فإن هذا التغيير في الأحكام الشرعية قد علق بفعل الله لا بفعل غيره من البشر، وادّعاء غير ذلك يعد شركًا بالله، قال تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، فالله هو الذي يمحو ويثبت، ولا يجوز لبشر أن يفعل ذلك إلا النبي ﷺ؛ لأنه لا يبدل حكماً من تلقاء نفسه، بل بوحي من الله، فمرد الحكم لله، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧].

سادسًا: من المهم توضيح معنى «يمحو» و«يثبت» في الآية، والذي قد يؤدي عند البعض إلى التباس في الفهم، ولرفع هذا الالتباس ينبغي النظر إلى سياق الآية؛ حيث وردَ المحوُ في مقابل الثبوت أو التثبيت[1]. ومن ثم فإن معنى المحوِ يتحدد دلاليًّا بمعرفة معنى مقابله، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]؛ حيث تحدّد معنى المحوِ دلاليًّا بناءً على معنى الإبصار المذكور في مقابله، فتفسير الآية أن الله محَا علامة الليل، وهي القمر، فلم يجعله مضيئًا كما جعل الشمس التي هي آية النهار، ولذا كان الظلام في الليل والضياء في النهار.

وبالنظر في مادة «ثبت» تبين أن تصاريفها تدور حول مضمون واحد، هو الإبقاء والترك والإقامة على حال واحد[2]. يقال: ثبت فلان في المكان يثبت ثبوتًا فهو ثابت إذا أقام به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠] فمعنى تثبيت الفؤاد: تسكين القلب، ورجل ثبت المقام: لا يبرح، والمثبت الذي ثقل فلم يبرح الفراش، وقوله تعالى: ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، أي ليجرحوك جراحة لا تقوم معها، أو ليحبسوك.

فإذا كان ثبوت الشيء وتثبيته يعني تركه على حاله، فيكون مقابله «المحو» حينئذ يعني تحوله عن هذا الحال وذهابه عنه؛ وهذا هو ما يتفق مع المعنى اللغوي للمحو وهو الذهاب بالأثر.

كما أن ذلك المعنى يتفق مع السياق، حيث إن (الله- تعالى ذكره- توعّد المشركين الذين سألوا رسولَ الله ﷺ الآيات بالعقوبة وتهددهم بها، وقال لهم: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، يعلمهم بذلك أن لقضائه

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: (ويثبت) بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد.

(٢) انظر: «لسان العرب» (ثبت).

فيهم أجلاً مثبتًا في كتاب، هم مؤخرون إلى وقت مجيء ذلك الأجل، ثم قال لهم فإذا جاء ذلك الأجل يجيء الله بما شاء، فمن دنا أجله وانقطع رزقه أو حان هلاكه أو اتضاعه من رفعة أو هلاك مال فيقضي ذلك في خلقه؛ فذلك محْوُه، ويثبت ما شاء ممّن بقي أجله ورزقه وأكله فيتركه على ما هو عليه فلا يمحوه)[1]. ولذا قال تعالى بعدها: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ [يونس: ٤٦].

سابعًا: وتأسيسًا على دلالة «يمحو» و«يثبت» في الآية، يتضح المراد بقوله ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، أي اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى حكاية عن فرعون وموسى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ۝٥١ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢]. ووصف اللوح المحفوظ هنا بأنه أمّ الكتاب؛ لأن فيه جملة ما كتب الله على عباده من أقدار. وهذا ما يقتضيه السياق؛ لأن هذه الآية جاءت بعد قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]. فهناك آجال مختلفة، ولكل أجل كتاب، وجملة هذه الكتب مُسَطّرة في كتاب جامع، هو الأصل لتلك الكتب، هو أمّ الكتاب.

ثامنًا: لفظ (وعنده) يقضي بأن (أمّ الكتاب) المراد في الآية ليس عند غيره، ولهذا يستبعد أن يكون الكتاب هو القرآن المتلو الذي بين أيدينا، ومن ثم فإن البنية اللغوية للآية مع السياق التي وردت فيه يحكمان بفساد استدلال المهندس شحرور.

(١) تفسير الطبري (١٦/ ٤٨٨).

الشبهة السادسة:
مصطلح «أمّ الكتاب» جديد على العرب

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «وقد أوضح في سورة آل عمران أن الكتاب ينقسم إلى موضوعين رئيسيين «كتابين» ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

الكتاب المحكم أي مجموعة الآيات المحكمات، وقد أعطاها تعريفًا خاصًّا بها هو أمّ الكتاب. ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وبما أن الكتاب هو مصطلح فقد عرف بمجموعة الآيات المحكمات؛ حيث إن هذا المصطلح جديدٌ على العرب، فالعرب تعرف أمّ الرأس: «ضربه على أمِّ رأسه» ولكنها لا تعرف أمّ الكتاب، لذا فقد عرفه لهم، ولمصطلح «أمّ الكتاب» معنًى واحدٌ أينما وردَ في الكتاب، أي لا يمكن أن يكون لهذا المصطلح معنًى حقيقيٌّ وآخر مجازي، بل معناه الوحيد هو ما عرف به، وهو مجموعة الآيات المحكمات. والآيات المحكمات هن مجموعة الأحكام التي جاءت إلى النبي ﷺ، والتي تحتوي على قواعد السلوك الإنساني "الحلال والحرام" أي العبادات والمعاملات والأخلاق، والتي تشكّل رسالته»[1].

---

(١) () الكتاب والقرآن ص ٣١.

الجواب:

الأمرُ الذي يجب تأصيله هو إثبات تنوع المراد بلفظ (أمّ الكتاب)، وأنه وصف يختلف من سياق لآخر، وليس اصطلاحًا له صفة العلمية، فينحصر في أمرٍ بعينه:

فالآيات المحكمات هن أمّ الكتاب، يرجع إليهن عند الاختلاف. والفاتحة أمّ الكتاب؛ لأنه يبتدأ بها في كل صلاة. واللوح المحفوظ أمّ الكتاب، الذي ترجع إليه سائر الأشياء فهو أصلها وهي فروع له وشُعَب، وهو علم الرب المكتوب، ففيه ما هو فاعل وما خلقه فاعلون.

وذلك معروف في لسان العرب شائع بينهم، لا كما يدعي المهندس شحرور زورًا وبهتانًا أن لفظ «أمّ الكتاب» جديد على العرب، وأنها تعرف فقط «أمّ الرأس»، ولذلك يعتبره مصطلحًا خاصًّا وليس صفة.

ومعاجم العربية تكذّب المهندس شحرور فهي تصرح أن: أمّ كل شيء أصله وعماده، وكل شيء انضمت إليه أشياء فهو أمٌّ لها، وأمّ القوم رئيسهم، وأمّ الحرب الراية، وأمّ الرمح اللواء وما لف عليه من خرقة. وأمّ القرى مكة؛ لأنها توسطت الأرض فيما زعموا، وقيل لأنها قِبلة جميع الناس يؤمونها، وقيل سميت بذلك لأنها أعظم القرى شأنًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا ﴾ [القصص: ٥٩]، وكل مدينة هي أمّ ما حولها من القرى. وأمّ الرأس: الدماغ، وكل شيء يضم سائر ما يليه فإن العرب تسمي ذلك الشيء أمًّا[1].

وعلى درب أئمة اللغة سار أئمة التفسير؛ فيقول شيخ المفسرين الطبري عند تفسيره لأسماء الفاتحة: (وسمّيت «أمّ القرآن» لتقدمها على سائر سور القرآن غيرها، وتأخُّر ما

(١) انظر: «لسان العرب» (أمم).

سواها خلفها في القراءة والكتابة، وذلك من معناها شبيهٌ بمعنى فاتحة الكتاب. وإنما قيل لها- بكونها كذلك- أمَّ القرآن، لتسمية العرب كل جامع أمرًا- أو مقدِّم لأمر إذا كانت له توابعُ تتبعه، هو لها إمام جامع- «أمًّا»؛ فتقول للجلدة التي تجمع الدُّماغ: «أمّ الرأس»، وتسمى لواء الجيش ورايتهم التي يجتمعون تحتها للجيش: «أمًّا»)[1].

ويقول عند تفسير آية آل عمران: (ثم وصف جلَّ ثناؤه: هؤلاء»الآيات المحكمات»، بأنهن:»هُنّ أمّ الكتاب»، يعني بذلك: أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم. وإنما سماهن»أمّ الكتاب» لأنهن معظم الكتاب، وموضع مَفزَع أهله عند الحاجة إليه، وكذلك تفعل العرب، تسمي الجامعَ معظمَ الشيء»أمًّا» له؛ فتسمى راية القوم التي تجمعهم في العساكر:»أمّهم»، والمدبر معظم أمر القرية والبلدة:»أمها»، وقد بينا ذلك فيما مضى بما أغنى عن إعادته)[2].

وبذلك يتبين فساد الادّعاء بغرابة »أمّ الكتاب" على العرب، ويتحدد المراد بإطلاق لفظ "أمّ الكتاب" في قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، (أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه)[3].

(١) «تفسير الطبري» (١/ ١٠٧).

(٢) «تفسير الطبري» (٦/ ١٧٠).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٢/ ٧).

الشبهة السابعة:
من الأدلة على تقسيم الكتاب قوله تعالى:

﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]

بيان الشبهة:

يقول المهندس محمد شحرور: «وإذا فرزنا مجموعةَ الآيات المحكمات على حدة، فما تبقّى من آيات الكتاب بعد ذلك هو كتابان أيضًا، وهما: الكتاب المتشابه، وكتاب آخر لا محكم ولا متشابه. وهذا الكتاب الآخر يستنتج من قوله تعالى (وأخر متشابهات) حيث لم يقل «والآخر متشابهات» فهذا يعني أن الآيات غير المحكمات فيها متشابهات وفيها آيات من نوع ثالث لا محكم ولا متشابه»[(١)].

الجواب:

استنتج المهندس شحرور- من دون العرب- أنّ الكتاب يحتوي على قسم ثالث، لا محكم ولا متشابه، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]؛ حيث لم يقل «والآخر متشابهات» فدلّ ذلك- بزعمه- على أن الآيات غير المحكمات فيها متشابهات، وفيها آيات من قسم ثالث لا محكم ولا متشابه. وهذا الزعم ينبئُ عن ضحالة علمية بلسان العرب وبكتاب الله، هذا مع إحسان الظن، وإلا فهو محاولة للتلبيس على الجهلة من عَوَام الناس.

---

(١) () الكتاب والقرآن ص ٣١.

وبيان فساد التقسيم المزعوم فيما يلي:

أولاً: لم يرد لفظ «آخر» في كتاب الله مقرونًا بالألف واللام إلاّ في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ﴾ [المائدة: ٢٧]، وفي خمس مواضع في كتاب الله تعالى جاء لفظ «الآخرين»، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَزۡلَفۡنَا ثَمَّ ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَغۡرَقۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٦]، وقوله: ﴿ثُمَّ دَمَّرۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَغۡرَقۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ [الصافات: ٨٢]، وقوله: ﴿ثُمَّ دَمَّرۡنَا ٱلۡأٓخَرِينَ﴾ [الصافات: ١٣٦]. واللفظ الأخير من تصاريف «آخر» الذي جاء في الكتاب العزيز مقرونًا بالألف واللام هو لفظ «الأخرى»، وذلك في خمس مواضع هي: قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقوله: ﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وقوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٠]، وقوله: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧]. فيكون المجموع أحد عشر موضعًا من إجمالي سبعين موضعًا وردت فيه تصاريف اللفظ «آخر»، وفي كل تلك المواضع المذكورة كانت الألف واللام للعهد، أي تشير إلى معهود سبق ذكره في سياق الآيات أو معهود لدى السامعين. ومن ثم فلا مجال- بعد هذا الاستقراء لكتاب الله- للقول بأن الله لم يقل: (والآخر متشابهات) وقال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾ [آل عمران: ٧] يشير بذلك إلى وجود قسم ثالث؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (والآخر متشابهات) أصلاً لعدم وجود معهود سابق في الآيات أو لدى السامعين.

ثانيًا: وعلى فرض وجود معهود لدى المخاطبين بالآية، فإن عدم الاقتران بأل العهدية لا يعني وجود قسم ثالث في لسان العرب، بدليل قوله تعالى: ﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي

﴿فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، فالله لم يقل (والأخرى كافرة)، فإذا كان هذا مع وجود المعهود في الآية، فما الحال إذ لم يكن هناك معهودٌ؟!

ثالثًا: وإن طردنا استنتاج المهندس شحرور لجاز أن يقال إن الله لم يقل: (والآخر يابسات) في قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فهذا يعني أن هناك سنبلات لا هي خضر ولا هي يابسات، وهذا معلوم فساده بالضرورة، فدلّ ذلك على بطلان الاستنتاج الشحروري.

رابعًا: «أُخَر» جمع «أخرى»، التي هي مؤنث «آخر»، فلا يجوز أن يقال: (والآخر متشابهات)، كما ظن شحرور؛ لأنها وصف للآيات، وهي مؤنثة ومجموعة، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ لا يجوز قول (والآخر يابسات)؛ لأنها وصفٌ لمؤنث مجموع. وبهذا يتبين مدى الضحالة العلمية للمهندس شحرور، الذي يتكلم بعربية لا يحسنها، ويستنتج من تركيبات لغوية لا يفهمها.

خامسًا: اتفق أئمة اللغة والتفسير على أن: المقصود الأصلي من الآية انقسام الكتاب إلى القسمين المذكورين، لا كونهما من الكتاب، وجملة (منه آيات) إمّا مستأنفة أو في حيز النصب على الحالية من الكتاب، أي هو الذي أنزل عليك الكتاب كائنًا على هذه الحالة، أي منقسماً إلى محكم ومتشابه[1].

(١) انظر: «روح المعاني» للألوسي (٢/ ٤١٨).

الشبهة الثامنة: عطف القرآن على الكتاب يدل على أنه جزء منه

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «هنا نلاحظ كيف عطف القرآنَ على الكتاب، وفي اللسان العربي لا تعطف إلا المتغايرات، أو الخاص على العام. فهنا لدينا احتمالان:

أ- أن القرآن شيء والكتاب شيء آخر، وعطفهما للتغاير كأن نقول جاء أحمد وسعيد، حيث إن سعيدًا شخص وأحمدَ شخص آخر، وعطفهما للتغاير. فإذا كان القرآن شيئًا والكتاب شيئًا آخر فتجانسهما أنهما من عند الله، ولكن لماذا عطف القرآن على الكتاب في أول سورة الحجر؟ السبب في ذلك هو الآية ٨٧ في هذه السور حيث ذكر فيها السبع المثاني في قوله ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] فها هنا واضح تمامًا أن القرآن شيء والسبعَ من المثاني شيء آخر، وهي ليست من القرآن ولكنها من الكتاب.

ب- أن يكون القرآن جزءًا من الكتاب، وعطفهما من باب عطف الخاص على العام، وفي هذه الحالة يكفي عطف الخاص على العام للتأكيد ولِلَفت انتباه السامع إلى أهمية الخاص.

فأي الاحتمالين هو المقصود؟!

نلاحظ أنه عندما ذكر الكتاب قال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] لأن في الكتاب أحكام العبادات والمعاملات والأخلاق، أي فيه التقوى بالإضافة إلى القرآن. وعندما ذكر القرآن قال: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥] ولفظة الناس تشمل المتقين وغير المتقين، فالمتقون من الناس ولكن ليس كل الناس من المتقين. ((وهذا وحده يوجب أن نميز بين الكتاب والقرآن)).

ونلاحظ أنه في سورة الرعد عطف الحقَ على الكتاب، فهذا يعني أن الحق شيء والكتاب شيء آخر، أو أن الحق هو جزء من الكتاب وليس كل الكتاب.

والجواب القاطع على هذا السؤال أعطيَ في سورة فاطر ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ [فاطر: ٣١].

هنا أعطى الجواب القاطع بأن الحق هو جزء من الكتاب وليس كل الكتاب، وأن الحق جاء معرّفًا أي أن الحقيقة الموضوعية بأكملها غير منقوصة «الحقيقة المطلقة» موجودة في الكتاب ولكن ليست كل الكتاب، حيث إنه في الكتاب توجد الآيات المحكمات «آيات الرسالة» وهي ليست حقًّا. والآيات المتشابهات «آيات النبوة» وآيات تفصيل الكتاب»[1].

الجواب:

بلغت الجرأةُ على العربية بالمهندس شحرور لدرجة أن قال: (هنا نلاحظ كيف عطف القرآن على الكتاب، وفي اللسان العربي لا تعطف إلا المتغايرات أو الخاص على العام). ثم شرح التغاير على أنه التباين. وهذا الكلام الذي ينسبه شحرور للسان العرب يشير إلى احتمالين لا ثالث لهما:

الأول: أن المهندس شحرور لم يكن عنده الوقت الكافي خلال العشرين عامًا- التي ألّف فيها كتابه- ليطلع على درس العطف في كتب اللغة العربية، فأتى بهذا الاختراع المذهل الذي يحسده عليه أكثر التلاميذ بلادةً في اللغة العربية.

الثاني: أن المهندس شحرور يسخر من القرّاء، ويستخف بعقولهم، ويسعى للتلبيس على المغرورين بشعاراته، ملقيًا وراء ظهره أمانة الباحث، التي تقتضي التوثيق العلمي فيما يقول وينسبه إلى اللسان العربي، وهو منه بريء.

---

(١) الكتاب والقرآن ص ٣١.

وبقليل من ضوء العلم تتبدد أوهام المهندس شحرور، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: يطالعنا قول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨] ليقرر قاعدة في العطف غابت عن قلم المهندس شحرور، وإن لم تغب عن لسان العرب، وهي عطف العام على الخاص.

ثانيًا: إذا طبقنا القاعدة الشحرورية في العطف على قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢-٣] فستكون النتيجة أن الذي خلق فسوى غير الذي قدر فهدى؛ لأنه لا يوجد عموم وخصوص هنا، وهذا معلومٌ فسادُه بالضرورة، فلزم فساد القاعدة الشحرورية؛ لأنها تؤدي إلى الشرك والعياذ بالله.

ثالثًا: المغايرة أعمّ من التباين، فلا تنحصر فيه. فإذا قلنا إن عطف الشيء على الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراكهما في الحكم الذي ذكر لهما، فإن هذا لا يعني أن المغايرة تعني التباين فقط لا غير، فإن المغايرة على مراتب[1]:

أولها: أن يكونا متباينيْن، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءَه، ولا يعرف لزومه له، كقوله: ﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

والثانية: أن يكون بينهما لزوم، كقوله: ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ﴾ [آل عمران: ٧١] فإن من لبس الحق بالباطل، فجعله ملبوسًا به، خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل فصار ملبوسًا، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلاً، فيلبس الحق بالباطل.

والثالثة: أن يكون أحدهما جزءًا من الآخر، فإن عطف بعض الشيء عليه فهو عطف الخاص على العام، وإن عطف الشيء على بعضه فهو عطف العام على الخاص. ومثال الأول قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧/ ١٧١-١٧٦).

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

رابعًا: المغايرة إمّا أن تكون في الذات أو تكون في الصفات. ففي الذات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ﴾ [الحج: ١٧]. وأمّا في الصفات فقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٢-٣]، فإن الذي خلق فسوى هو الذي قدر فهدى، لكن هذه الصفة ليست كهذه الصفة. ومثله قوله: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٣-٤]، وقوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [النساء: ١٦٢]، وقوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٣]، وقوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمُصَلِّينَ ۝٢٢ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ دَآئِمُونَ ۝٢٣ وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [المعارج: ٢٢-٢٤].

فلا إشكال حينئذ في عطف القرآن على الكتاب في قوله تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ وَقُرۡءَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الحجر: ١]، فالكتاب هو القرآن، فالمشار إليه بقوله (تلك آيات) واحدٌ، وإنما عطف القرآن على الكتاب لاختلاف الصفتين.

خامسًا: طرح المهندس شحرور سؤالاً؛ تعقيبًا على عطف الحق على الكتاب هو: هل يعني أن الحق شيء والكتاب شيء آخر، أو أن الحق جزء من الكتاب، وذلك في قوله تعالى: ﴿الٓمٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الرعد: ١]؟ ثم أجاب بقوله: (والجواب القاطع على هذا السؤال

أُعطيَ في سورة فاطر ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ [فاطر: ٣١] هنا أعطى الجواب القاطع بأن الحق جزء من الكتاب هو الحق، وليس كل الكتاب)[1].

وقد تبين من المناقشة بطلان السؤال؛ إذ لا وجه لحصر أنواع العطف في عطف المتباينينْ وعطف الخاص على العام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحق لم يعطف على الكتاب في الآية، بل هو خبرٌ لمبتدأ معطوف، فالمبتدأ هو المعطوف لا الخبر، فقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١] الموصول فيه مبتدأ، وجملة أنزل من الفعل ومرفوعه صلة الموصول، (ومن ربك) متعلقة بأنزل، و(الحق) خبر. والمراد بالموصول: القرآن كله؛ حيث إن المراد بقوله: (تلك آيات الكتاب) تلك السورة من القرآن، فالإضافة بمعنى من، فكأنه قال: آيات هذه السورة من آيات القرآن، الذي هو الكتاب العجيب الكامل، الغني عن الوصف بذلك المعروف به من بين الكتب، الحقيق باختصاص اسم الكتاب.

وعلى هذا يكون عطف الموصول على (آيات) من باب عطف العام على الخاص، ويكون استدراكًا على وصف السورة فقط بالكمال، فكل المنزّل كذلك لا يختص به سورة دون أخرى. كما يكون لتقرير ما قبله، والاستدلال عليه؛ لأنه إذا كان كل المنزّل عليه حقًّا، فذلك المنزّل أيضًا حق، فهو من ذلك الكل الكامل، لأنه لا أكمل من الحق والصدق.

سادسًا: نفي الحق عن شيء إثبات لبطلانه، قد أطبق على ذلك عقلاء البشر، ولذلك استنطق الله به الناس لعدم إمكانية إنكاره، فقال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢]. وقد وصلت الوقاحة- لا أقول الجرأة- بالمهندس شحرور إلى أن يدعي أن من الكتاب ما ليس حقًّا، بل يصرح بذلك فيقول: (حيث إنه في الكتاب توجد الآيات المحكمات «آيات الرسالة»، وهي ليست حقًّا). فالمهندس شحرور ينفي

(١) الكتاب والقرآن ص٣١.

صفة الحق عن الآيات المحكمات، التي جعلها الله أُمًّا للكتاب، أي أصلاً ومرجعًا يحتكم إليه، فإذا انتفى وصف الحق عنها لزمها وصفُ الباطل. وهذا هو الكفر الذي لا يختلف عليه اثنان؛ إذ إن وصف آية واحدة من كتاب الله بالباطل هو الكفر المبين، فما بالك بمن يصف المحكم من الكتاب بأنه ليس حقًّا؟!

سابعًا: وعلى فرض أن هناك ما يسمى بآيات الرسالة، فإن نفي الحق عنها يعد تكذيبًا للرسالة، وتكذيبًا للكتاب، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨].

ثامنًا: نفي الحق عن بعض الآيات يعني أن الرسل قد تقول على الله ما ليس بحق، وهذا تكذيب بالرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

تاسعًا: نفى المهندس شحرور أن تكون آيات الأحكام حقًّا، فما تفسيره لاقتران الحكم بالحق في آيات كثيرة من كتاب الله؟! منها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].

عاشرًا: الآية التي طرح المهندس شحرور عليها السؤال تقطع ببطلان جوابه القاطع، فالله يقول: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١]، أي: أن كل ما أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ هو الحق- بالألف واللام- وكلّ ما خالفه باطل.

وأخيرًا: إن المهندس شحرور يلقي بلسان العرب وراء ظهره، ويضرب بسياق الآيات عُرض الحائط، ويزري بعقله وعقول من يصدقه عندما يعتبر أن (مِن) في قوله:

﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [فاطر: ٣١] للتبعيض فوا أسفاه على العلم!! فهل يجوز أن نقول إن محمدًا ﷺ قد أنزل عليه من رب سوى الله؛ لأن الله قال: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١]، فيكون هناك تنزيل من الله وتنزيل من غيره؟! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

ولِمَ نذهب بعيدًا؟ إن نفس الآية التي استدل بها استدلالَه الفاسد القاطع تقطع ببطلانه، بل إن نفس الحرف الذي استدل به يقضي بفساد استدلاله؛ فإن (من) تأتي في لسان العرب على خمسة عشر وجهًا[1]:

أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ [الرعد: ١] من هذا النوع.

الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدَّها.

الثالث: بيان الجنس، نحو: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ﴾ [الفتح: ٢٩]، فإن (من) للتبين لا للتبعيض أي الذين آمنوا هم هؤلاء. ومثله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [آل عمران: ١٧٢]، وكلُّهم محسن ومتّقٍ. ومثله: ﴿وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، فالمَقُول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥].

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري (٢/ ١٤-١٧).

الخامس: البدل، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨].

السادس: مرادفة (عن)، نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

السابع: مرادفة (الباء)، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] وقال آخرون إنها للابتداء.

الثامن: مرادفة (في)، نحو ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

التاسع: موافقة (عند)، نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، وقيل بل هي للبدل.

العاشر: مرادفة (ربما) وذلك إذا اتصلت بـ (ما)، كقوله:»وإنا لما نضرب الكبش ضربة * على رأسه تلقي اللسان من الفم»، وقيل بل (من) ابتدائية، و(ما) مصدرية.

الحادي عشر: مرادفة (على)، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل على التضمين أي منعناه منهم بالنصر.

الثاني عشر: الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقيل بل (من) ابتدائية أو بمعنى (عن).

الثالث عشر: الغاية، تقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية لرؤيتك، أي محلاً للابتداء والانتهاء، وقيل بل هي للابتداء.

الرابع عشر: التنصيص على العموم وهي الزائدة، في نحو: «ما جاءني من رجل» فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول (من).

الخامس عشر: توكيد العموم وهي الزائدة، في نحو «ما جاءني من أحد أو من ديار»، فإن أحدَ أو ديار صيغتا عموم وشرط، زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

(**أحدها**) تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو:﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، وتقول: لا يقم من أحد.

(**الثاني**) تنكير مجرورها.

(**والثالث**) كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ.

وخلاصة الأمر: أن السياق هو الذي يحدد المراد (بمن) فإذا نظرنا في سياق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: ٣١] يتبين المراد (بمن) فهي لبيان الجنس، مثل قوله:﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢] فتكون الآية دالة على أن الكتاب كله هو الحق، فتتطابق دلالتها مع دلالة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١].

وصدق الله القائل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

الشبهة التاسعة: السبع المثاني غيرُ القرآن

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «بقي علينا أن نوضح ما هي السبع المثاني: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧].

١) لقد عطف القرآن على السبع المثاني، فهذا يعني أن القرآن شيء والسبع المثاني شيء آخر، وأن السبع المثاني ليست جزءًا من القرآن، وقد وضعها الله سبحانه وتعالى قبل القرآن؛ حيث ميّزها عليه بالأفضلية من ناحية المعلومات.

٢) لا يمكن أن يكون القرآن جزءًا من السبع المثاني؛ لأن السبع المثاني سبع آيات، والقرآن أكثر من ذلك.

٣) وجب أن يكون هناك تجانس ما بينهما حتى يتم عطف أحدهما على الآخر، فإذا تم عطف القرآن على أمّ الكتاب، فوجْهُ التجانس بينهما أنهما موحيان من الله.. وهكذا نرى عندما عطف ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥] أن الثيب غير البكر ولكن كلاهما من النساء. ونقول الآن: بما أن القرآن العظيم هو نبوة محمد ﷺ والنبوة علوم، فهذا يعني أن السبع المثاني هي من النبوة وفيها علوم. وهكذا نفهم قول النبي ﷺ- إن صح-: «أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»[1] هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود (انظر: مختصر تفسير ابن كثير ج١ ص١٢) ما هو إلا تعليق على هذه الآية. فإذا كانت السبع المثاني هي مثل القرآن فهذا يعني

(١) رواه أحمد (٤/ ١٣٠)، وأبو داود (٤٦٠٤)، وغيرهما بنحوه، وصححه الألباني (مشكاة المصابيح ح١٦٣).

أن المعلومات الواردة فيها لا تقل كماً ونوعًا عن المعلومات الواردة في القرآن، ولكن جاءت بطريقة تعبيرية مختلفة عن طريقة القرآن.

٤) لقد ميز السبع المثاني عن القرآن بأن أطلق عليها مصطلح ﴿أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣] وذلك في قوله: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣] فقد أطلق على القرآن مصطلح الحديث، وأطلق على السبع المثاني مصطلح أحسن الحديث؛ حيث إنه تم تمييزها، وهذا التمييز بأن القرآن آيات متشابهات فقط، وأحسن الحديث يحمل بالإضافة إلى التشابه صفة المثاني ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، أمّا القرآن فكتاب متشابه فقط. فما هي المثاني؟

جاء في مقاييس اللغة ما يلي: «الثاء والنون والياء أصلٌ واحد، وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئينْ متواليَينْ أو متباينَينْ». وجاء فيه: «المثناةُ»: طرف الزمام في الخشاش». وإنما يثنى الشيء من أطرافه فالمثاني هي الأطراف.. ومن هنا كان لكل سورة مثناة أي طرف فالمثاني إذًا أطراف السور، وهي إذًا فواتحها.

يبدو لنا أنه من خلال الأولى أن نسمي الفاتحة بالسبع المثاني؛ لأن الفاتحة هي سبع آيات في فاتحة واحدة هي فاتحة الكتاب. ولكن السبع المثاني هي سبع آيات، كل منها فاتحة. أي هي سبع آيات وهي في الوقت نفسه سبع فواتح. فيبقى احتمال واحد. بما أن الكتاب واحد، وبما أنه مؤلف من ١١٤ سورة، فيلزم أن تكون السبع المثاني هي سبع فواتح للسور، كل منها آية منفصلة في ذاتها. فإذا نظرنا إلى فواتح السور نرى فيها السبع المثاني، وهي:

١- الم، ٢- المص، ٣- كهيعص، ٤- يس، ٥- طه، ٦- طسم، ٧- حم.

فإذا سأل سائل: ما هي إذًا: الر، المر، طس، ن، ق، ص؟

أقول: هذه حروف كلٌّ منها جزءٌ من آية، وليس آية منفصلة تامة في ذاتها. فالآية الأولى في سورة نون هي ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: ١]. أما الآية الأولى في سورة البقرة فهي ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، وأما ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢] فهي ليست فاتحة لسورة؛ لأنها الآية الثانية في سورة الشورى، والآية الأولى هي ﴿حمٓ﴾ [الشورى: ١] فإذا نظرنا إلى عدد الحروف «الأصوات» الموجودة في الآيات السبع المذكورة أعلاه نراها تتألف من «١١» أحد عشر حرفًا «صوتًا» هي:

١- الألف، ٢- اللام، ٣- الميم، ٤- الصاد، ٥- الكاف، ٦- الهاء، ٧- الياء، ٨-العين، ٩- السين، ١٠- الطاء، ١١- الحاء.

وإذا أخذنا بقية الحروف «الأصوات» الموجودة في الر، المر، طس، عسق، ن، ق، ص، والتي لا تشكّل آياتٍ منفصلةً في ذاتها كبداية وفيها آية واحدة ليست كبداية هي عسق، فنرى أن فيها ثلاثة حروف «أصوات» غير موجودة في آيات السبعة الفواتح وهي:

١- القاف، ٢- الراء، ٣- النون.

فمن هذه الأصول تتألف كلمة «القرآن» لأن كلمة القرآن مشتقة من «قرأ» ومعنى «ق ر أ» الجمع كما في المقاييس، وكذا معنى «ق ر ن»، وعليه فالقراءة والقرن جمع وفيها استقراء ومقارنة. وإذا أضفنا الحروف «الأصوات» الثلاثة الإضافية إلى السبعة الفواتح التي تشتمل على أحد عشر حرفًا، يصبح المجموع أربعة عشر حرفًا «صوتًا» مختلفًا أي «٧ × ٢» وهذه هي أيضًا سبع مثان»[1].

الجواب:

يستدلّ المهندس شحرور على أن السبع المثاني غير القرآن بدليل قوله تعالى: **﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾** [الحجر: ٨٧]، **والآية دليل عليه لما يأتي:**

(١) «الكتاب والقرآن» ص ٩٦.

أولاً: اعتمادًا على ما سبق بيانه في الوجهين السابقين تكون (من) في قوله: ﴿**مِّنَ ٱلْمَثَانِي**﴾ لبيان الجنس، والعطف إمّا أن يكون من باب عطف العام على الخاص، أو من باب عطف الصفات.

فعلى الأول: تكون السبع المثاني هي الفاتحة، ووصفت بالمثاني لأنها تثنى في كل ركعة، ويكون القرآن العظيم هو كل الكتاب، والتي تمثل الفاتحة جزءًا منه.

وعلى الثاني: تكون السبع المثاني والقرآن العظيم صفتينْ للفاتحة، ودليله ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة ﷺ، وفيه قال ﷺ: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم»[1].

قال الإمام ابن كثير: (فهذا نصٌّ بأن الفاتحة السبع المثاني والقرآن العظيم، ولكن لا ينافي وصف غيرها من السبع الطوال بذلك لما فيها من هذه الصفة، كما لا ينافي وصف القرآن بكماله بذلك أيضًا، كما قال تعالى: ﴿**ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ**﴾ [الزمر: ٢٣]، فهو مثاني من وجهٍ ومتشابه من وجه، وهو القرآن العظيم أيضًا. كما أنه ﷺ لما سئل عن المسجد الذي أسِّس على التقوى فأشار إلى مسجده، والآية نزلت في مسجد قباء، فلا تنافي، فإن ذكر الشيء لا ينفي ذكر ما عداه إذا اشتركا في تلك الصفة، والله أعلم)[2].

ويؤكد هذا التفسير ما رواه البخاري من حديث أبي سعيد بن المعلىَّ ﷺ، وفيه قال ﷺ: «ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج من المسجد؟» فذهب النبي ﷺ ليخرج، فذكرت فقال: «"الحمد لله رب العالمين" هي السبع المثاني والقرآن الذي أوتيته»[3]. فلكَوْن سورة الفاتحة هي أعظم سورة في القرآن سُميت بالقرآن العظيم، ولا يمنع أن يوصف القرآن كله بأنه القرآن العظيم، كما سبق بيانه.

---

(١) البخاري (٤٧٠٤).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ٥٤٧).

(٣) البخاري (٤٤٧٤).

ثانيًا: يتناقض المهندس شحرور مع نفسه فيقول إن القرآن أكثر من السبع المثاني، ثم يقول السبع المثاني مثل القرآن، بمعنى أن المعلومات الواردة فيها لا تقل كماً ونوعًا عن المعلومات الواردة في القرآن، ولكن جاءت بطريقة تعبيرية مختلفة عن طريقة القرآن. والسؤال: كيف يكون القرآن أكثر من السبع المثاني، وتكون المعلومات الواردة في كل منهما متساوية كماً ونوعًا؟! لم يبين المهندس شحرور تلك الكيفية، ولم يضرب لنا مثالاً، إذ كيف تكون المعلومات الواردة في "الم" تساوي سبع القرآن؟ وإذا انعدم الدليل لم يكن للدعوى وزنٌ عند العقلاء.

ثالثًا: المثاني مفردها مثناة، وهي إمّا من التثنية بمعنى التكرار والإعادة، أو من الثني بمعنى الكف والطي أي ردّ بعض الشيء على بعضه. فعلى المعنى الأول تكون المثاني ما يتكرر ويعاد، وعلى المعنى الثاني تكون بمعنى ما تعوج وانثنى أي المحل الذي حدث فيه الثني والطي، ومنه جاء الثني بمعنى الإخفاء في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ﴾ [هود: ٥]، أي يجنون ويطوون ما فيها من بغض وعداوة، ويسترونه استخفاءً من الله بذلك. ويقال ثني الثوب لما كف من أطرافه، والجمع أثناء[1]. ولنرجع إلى المهندس شحرور، فنجد أنه قد خالف لسان العرب من عدة وجوه:

(أولها) أنه اعتبر لفظ (المثاني) مرادفًا للأطراف. فقال: (أي طرف، فالمثاني هي الأطراف.. ومن هنا كان لكل سورة مثناه أي طرف فالمثاني إذًا أطراف السور، وهي إذًا فواتحها)[2]. وهذا باطل في لسان العرب، وفي مذهبه. أما بطلانه في لسان العرب فلأن إطلاق المثاني على الأطراف في لسان العرب يختص بما كفّ من الأطراف لا مطلق الأطراف. وأمّا بطلانه في مذهبه فلأن المهندس شحرور لا يؤمن بالترادف؛ فما بالُه يؤمن به هنا ويكفُر به مِن قَبل. أضف إلى ذلك انتقاله الباطل من الأطراف إلى فواتح السور،

(١) انظر: «لسان العرب» (ثني)، و«القاموس المحيط» (باب الياء، فصل الثاء).

(٢) «الكتاب والقرآن» ص٩٦.

فهل طرف السورة فاتحتها فقط؟ ولماذا لا يعد آخرها طرفًا؟!

(والثاني) أنه اعتبر (٧×٢ أي أربعة عشر حرفًا) هي أيضًا سبع مثان، مع أنه لم يكرر السبع مرتينْ حتى يصل إلى أربعة عشر حرفًا، بل إنه ضم ثلاثة أحرف إلى أحد عشر حرفًا فصار المجموع أربعة عشر حرفًا، وهذا جمع وليس تكرار، فلم يتحقق معنى التكرار حتى تطلق القول بأنها السبع المثاني.

(والثالث) أنه استعمل (المثاني)- وهي من قبيل المشترك اللفظي- في المعنيين معًا، بعد تحريفهما، والمشترك يبحث له عن مبين للمراد منه ليتعين أحد معانيه المحتملة ويزول الإبهام. فهل يمكن أن نقول إن المراد بقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الطهر والحيض معًا؟

الشبهة العاشرة:
آيات السبع المثاني ليست عربية وإنما أصوات إنسانية

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «هناك آيات في الكتاب غير عربية وهي آيات السبع المثاني؛ حيث إنها ليست بلسان عربي وإنما هي أصوات إنسانية، أي أن: «الم، ويس» ليست عربية ولا تركية ولا إنكليزية... الخ. بل هي ألفاظ مركبة من أصوات تتألف منها اللغات الإنسانية قاطبة. فمثلاً لفظة «يس» تتألف من صوتي الياء والسين وهما موجودان في كل ألسن أهل الأرض دون استثناء، وكذلك لفظة «الر» المؤلفة من أصوات الهمزة واللام والراء هي أصوات موجودة في كل لغات أهل الأرض فهذه الألفاظ ليست عربية ولا غير عربية؛ لأن اللفظة في لسان ما تتألف من أصوات «دال» ترتبط بمعنى وهو المدلول «المعنى في الذهن». ولو كانت لفظة «الم» أو لفظة «يس» عربية لما مضى أربعة عشر قرنًا على نزولها وما زلنا لا نفهمه»[1].

الجواب:

يتناقض المهندس شحرور مرة أخرى عندما يقرر أن الكتاب- بأقسامه المزعومة- عربي، ثم يأتي في نفس الصفحة فينفي ما أثبته ويقول: (هناك آيات في الكتاب غير عربية وهي آيات السبع المثاني؛ حيث إنها ليست بلسان عربي وإنما هي أصوات إنسانية)[2].

---

(١) الكتاب والقرآن ص ١١٣.

(٢) «الكتاب والقرآن» ص١١٣.

ومحاولة إثبات أن تلك الأصوات ليست عربية ولا تركية ولا انجليزية...الخ، وإنما هي أصوات موجودة في كل لغات أهل الأرض لا ترفع هذا التناقض، وإنما توقعه في تناقض آخر، ففي نفس الفقرة يختم الكلام ويقول: (فهذه الألفاظ ليست عربية ولا غير عربية) فينقض بذلك تصريحه في صدر الفقرة بأنها آيات غير عربية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن تلك الأصوات ليست موجودة في كل لغات أهل الأرض كما ادّعى، وإلا فأين الحاء والعين في اللغة الإنجليزية؟!

ولم تكن تلك آخر التناقضات فالمهندس شحرور عندما أراد أن يثبت عدم عربية تلك الأصوات قال: «فهذه الألفاظ ليست عربية ولا غير عربية؛ لأن اللفظة في لسان ما تتألف من أصوات «دال» ترتبط بمعنى وهو المدلول «المعنى في الذهن» ولو كانت لفظة «الم» عربية أو لفظة «يس» عربية لما مضى أربعة عشر قرنًا على نزولها وما زلنا لا نفهمه»[1].

وهذا الكلام يهدم ادعائه السابق بأن المعلومات الواردة في السبع المثاني لا تقل كماً ونوعًا عن المعلومات الواردة في القرآن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يدل على أن تلك الآيات، التي يعتبرها المهندس شحرور مُيِّزت عن القرآن؛ لأنها سبقت القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] مخالفًا بذلك إجماع أهل اللغة على أن الواو لا تقضي الترتيب في الأفضلية دومًا، نقول تلك الآيات إذًا غير مفهومة، أي معطلة عن العمل طوال أربعة عشر قرنًا بنصِّ كلامه. وهل يتصور سكوت المكذبين المعاندين للرسول ﷺ عن آيات لا يفهمونها، يتلوها عليهم رسول الله ﷺ صباح مساء دون أن ينتهزوا هذه الفرصة ليطعنوا في القرآن؟!

ومن جهة ثالثة: فإن هذا الكلام يمثل اعترافًا بأن الألفاظ في اللسان العربي تدل على مدلولات بعينها، وهي المعاني الذهنية لمسميات تلك الألفاظ، ولازمه أن أي تغيير في تلك المعاني يعد تحريفًا ولو كان تحت مسمى التأويل أو الاجتهاد. وهذا يناقض وينقض المشروع الشحروري من أساسه.

---

(١) المصدر السابق ص١١٣.

الشبهة الحادية عشر: الفرقان يمثل الأخلاق المشتركة بين الديانات السماوية

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «الذكر: هو الصيغة اللغوية الإنسانية للكتاب كله والذي جاء بلسان عربي مبين، وهو الصيغة التعبدية بغض النظر عن فهم المضمون، وهو الذي تكفل الله بحفظه، وهو محدث كله. الفرقان: وهو الوصايا العشر التي جاءت إلى موسى وعيسى ومحمد وهي الآيات (١٥١/ ١٥٢/ ١٥٣) من سورة الأنعام، وهو جزء من أمّ الكتاب، وهو الأخلاق المشتركة بين الديانات السماوية، وجاء إلى موسى منسوخًا على الألواح مفروقًا عن الكتاب»[1].

الجواب:

من التقاسيم المبتدعة للمهندس شحرور جعله الفرقان محصورًا في الآيات (١٥١-١٥٣) من سورة الأنعام، واعتباره جزءًا من أمّ الكتاب، ويمثل الأخلاق المشتركة بين الديانات السماوية.

وهذا تقوُّلٌ على الله بغير علم؛ وذلك للآتي:

أولاً: أتى لفظ «الفرقان» في ستة مواضع من كتاب الله: اثنان منها في سورة البقرة في الآيتين (٥٣،١٨٥)، وفي الآية الرابعة من سورة آل عمران، وفي سورة الأنفال الآية

(١) المصدر السابق ص٢١٥.

(٤١)، وفي سورة الأنبياء الآية رقم (٤٨)، وفي الآية الأولى من سورة الفرقان على اختلاف في الموصوف في تلك المواضع. والسؤال: ما وجه اختصاص سورة الأنعام بالفرقان؟ فلا عقل، ولا لغة، ولا قرآن، ولا حديث، ولا أثر، ولا قول لعالم معتبر؛ يمكن أن يستدلّ به على هذا التخصيص.

ثانيًا: الفرقان في الأصل مصدر كالغفران، أطلق على الفاعل مبالغة، فهو الفصل بين الحق والباطل، والحلال والحرام[١]، ولا ينحصر ذلك الوصف في آيات سورة الأنعام؛ فهذا ابن كثير يفسر لماذا سمَّى الله القرآن كلَّه فرقانًا في مطلع سورة الفرقان؛ فيقول: (ولهذا سمَّاه ها هنا الفرقان؛ لأنه يفرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، والحلال والحرام)[٢].

ثالثًا: هل لزامًا أن تكون آيات الفرقان هي الآيات المشتركة بين الديانات السماوية فقط؟ ومن الذي يثبت هذا الاشتراك بعد ما عملت يدُ التحريف في الكتب السابقة؟!

ثم إن آيات سورة الأنعام ليست الوحيدة التي تتحدث عن الأخلاق والأحكام المشتركة بين الديانات السماوية، فآيات القصاص والصيام وغيرها تصرّح باشتراكنا مع مَن قبلنا في فرضها.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٧٠)،(٣/ ٤٤٨)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٢٦١، ٥٠٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٩٢).

الشبهة الثانية عشر: السورة المحكمة الوحيدة في الكتاب هي سورة التوبة

بيان الشبهة:

يقول المهندس شحرور: «إن النتيجة الأساسية التي نستنتجها من تفصيل الكتاب أن هناك سورًا في الكتاب كلها قرآن، وسورًا في الكتاب فيها قرآن وأمّ الكتاب معًا، وسورًا فيها أمّ الكتاب فقط، فإذا كان هناك سورة كلها من أمّ الكتاب أي أن كل آياتها محكمات فتصبح السورة محكمة، وفعلاً هناك سورة واحدة فقط في الكتاب محكمة ليس فيها قرآن، وقد نبَّهنا الله لهذا في سورة محمد في قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلۡقِتَالُۙ رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ نَظَرَ ٱلۡمَغۡشِيِّ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ فَأَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ [محمد: ٢٠] في هذه السورة قال: سورة محكمة، قال عنها محكمة للتعريف أي ليميّزها عن بقية السور، ولو كانت كل السور في الكتاب محكمة لما قال سورة محكمة، ثم لاحظ كيف جاء الإنزال والتنزيل للفظة «سورة». فعندما ذكر التنزيل لم يعطِ أي معلومات في قوله ﴿لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ﴾ وعندما ذكر الإنزال للسورة أتبعها بمعلومات للإدراك في قوله: ﴿فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾.

فإذا تصفحنا الكتاب نرى أن هذه السورة المحكمة هي سورة التوبة التي تبدأ بالآية ﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة: ١] ثم نرى أن هذه هي السورة الوحيدة في الكتاب التي لا تبدأ بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» والسبب في ذلك هو عدم وجود أي آية من آيات القرآن فيها، وبالتالي لا يمكن أن يكون اسم الرحمن في البسملة لقوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن: ١-٢] لذا حذفت البسملة كلها لأن القرآن كله

رحماني حيث إن آية ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ٢] لا تعني أنه علمه للآخرين بمعنى العملية التعليمية، ولكنها تعني أنه وضع اسمه الرحمن علامةً للقرآن لكي يميز. وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم واعين لهذه الحالة تمامًا حيث وضعوها سورة لوحدها ولم يعتبروها تتمة لسورة الأنفال. فإذا أردنا أن نقارن بين سورتين في الكتاب إحداهما محكمة تمامًا والأخرى متشابهة تمامًا «قرآن فقط» فما علينا إلا أن ننظر إلى سورة التوبة «كلها محكم» وسورة الصافات «كلها متشابه» فإن ما نراه بشكل واضح هو اختلاف المواضيع واختلاف الصياغة، فسورة الصافات هي من أعقد السور في الكتاب. ولو سألني سائل: هل عدد آيات المتشابه «القرآن» أكثر أمْ عدد آيات الحكم «أمّ الكتاب»؟ لقلت: إن عدد آيات لمتشابه أكثر بكثير من عدد آيات المحكم «أمّ الكتاب» لأن هناك أكثر من سورة واحدة في الكتاب كلها قرآن»[1].

الجواب:

ادَّعى المهندس شحرور أن سورة التوبة هي السورة الوحيدة في الكتاب التي ليس فيها آية من القرآن، وأن كل آياتها محكمة، وهي المعنية بقوله تعالى في سورة محمد: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، وأنها لم تبدأ بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ لأنه ليس فيها قرآن، والقرآن كله رحماني؛ لأن الله قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١-٢]، أي وضع على القرآن اسم الرحمن كعلامة لكي يميزه عن غيره.

وتنزّلاً مع المهندس شحرور سنناقش كلامه بمنطقه هو، ونبطل مزاعمه بيده لا بيد غيره. فالمحكمات عند المهندس شحرور تعني الأحكام، والقرآن المتشابه عنده يضم

(١) الكتاب والقرآن ص ١١٣.

آيات العقيدة من خَلق وبعث وحساب، وجنة ونار، وأسماء الله الحسنى، وكل القصص القرآني. فإذا تصفحنا سورة التوبة وجدنا آيات كثيرة تدخل ضمن آيات القرآن- بحسب تقسيمه المزعوم- مما يبطل ادّعاء أن سورة التوبة كلها محكمة.

ومن أمثلة تلك الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة: ٢١-٢٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ

كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٦].

وكذا قوله تعالى: ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ٥١]، وقوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ۚ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [التوبة: ٧٠]، وقوله: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبة: ١١٦].

وجاء ذكر الرحمة في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨]؛ وذكر الرحمة هنا يكشف تحريف المهندس شحرور الذي ينفي الرحمانية عن أمّ الكتب ويخص بها آيات معينة بزعمه.

وهل الأحكام إلا رحمة من الله بعباده؟!

وهل يتساوى في مذهب المهندس شحرور قولُ الله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الرحمن: ١-٢] بقوله: (الرحمن علم القرآن) باسمه الرحمن)؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!